قاعدة بيانات

قاعدة بيانات أرشيف البيانات والمواقف الرسمية - مصر 2011-2018

الدليل والمنهجية

مخزن البيانات الحرة

Open Data Tank Initiative e.V

أولًا: تقديم مختصر للدليل:

تضم **قاعدة بيانات أرشيف البيانات الرسمية في مصر** البيانات الصادرة من الجهات الرسمية التي تتعلق بخسائر بشرية أو فعاليات أو صراع سياسي أو مجتمعي على خلفية سياسية أو اجتماعية أو طائفية أو رياضية أو إقليمية خلال الفترة بين (25 يناير 2011 حتي 31 ديسمبر 2018)، حيث تم استبعاد البيانات الصادرة من الجهات الرسمية التي تمت قبل تلك الفترة أو بعدها. وقد تم استهداف جهات ووزارت معينة خلال العمل على المشروع وهي "ديوان عام رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، مجلس النواب، وزارة الدفاع والإنتاج الحربي، وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، وزارة الصحة والسكان، وزارة الأوقاف، الأزهر الشريف، الكنيسة المصرية".

تعتبر قاعدة البيانات مفتوحة المصدر ومنشورة برخصة المشاع الإبداعي وبحيث تشمل بعض التفاصيل الشخصية والقانونية والإجرائية فيما لا يتعدى انتهاك الخصوصية، حيث تضم بعض بيانات واقعة الحدث سبب البيان، أو بيانات شخصية (الاسم وتفاصيل شخصية إضافية). من خلال قاعدة البيانات، تم إعداد إحصاءات وصفية بين عديد من المتغيرات مثل (اسم الجهة الرسمية المصدرة للبيان، نوع المصدر الرئيسي لاعتماد البيان وخلفية البيان، الإقليم الجغرافي المتصل بالبيان ومستوى مؤسسي متصل بنطاق البيان، نوع الجهة المصدرة للبيان، خلفية البيان والجهة المموجه لها البيان، الإقليم الجغرافي المتصل بالبيان).

المنهجية التي تم الاعتماد عليها في المصادر **Methodology of Triangulation and Data Verification** في مجال العلوم الاجتماعية حيث تنوعت المصادر بين المنصة الإعلامية الرسمية للجهة/ الوزارة المصدرة للبيان وجهات رسمية عبر جهات إعلامية.

وكانت مصادر المعلومات الأساسية هي المنصة الإعلامية الرسمية للجهة/ الوزارة المصدرة للبيان بحيث تمثل حوالي نسبة 77% باعتباره المصدر الأكثر مصداقية، ثم تلته المصادر الخاصة بالجهات رسمية عبر جهات إعلامية بحوالي نسبة 23%.

ثانيًا: محتويات الإصدار:

- ملف قاعدة البيانات التفصيلي على هيئة xlsx والتي تحتوي على الإصدار المعلوماتي: نسخة كاملة تحتوي على قاعدة البيانات وورقة sheet لتمثيل البيانات إحصائيا.
- صور screenshots لجداول الإحصائيات.
- ملف pdf عن الدليل والمنهجية.
- ملف pdf عن ورقة تقييم الفجوات المعلوماتية.

ثالثًا: معايير إدراج واستبعاد الحالات/البيانات:

- **المعيار الزماني:** أن يكون البيان قد صدر خلال الفترة الزمنية من **25 يناير 2011 حتي 31 ديسمبر 2018** بغض النظر عن السبب الخاص بالحدث نفسه الذي قد يكون قبل تلك الفترة المستهدفة.
- **المعيار الجغرافي:** يشترط أن تكون الأحداث المتعلقة بالبيان قد تمت **داخل حدود جمهورية مصر العربية**، بغض النظر عن سبب الفعل الاحتجاجي الذي قد يكون متصل بمكان جغرافي خارج جمهورية مصر العربية.

وتم إدراج الأحداث التي حدثت خارج جمهورية مصر العربية ولكن ترتب عليها حراك شعبي داخل مصر إلى المشروع وتصنيفها كبيان سياسي ذو بعد إقليمي.

- **المعيار الشرطي:** يشترط **أن يكون البيان الصادر من جهات رسمية حكومية أو منتخبة مصرية وبشأن أحداث متعلقة بخسائر بشرية أو فعاليات أو صراع سياسي أو صراع مجتمعي**.
- **البيانات المستبعدة:** تم استبعاد **البيانات المتعلقة بأحداث خارج** مصر ما عدا الأحداث التي ترتب عليها حراك شعب داخل مصر، و البيانات المتعلقة **بسياسات عامة** أو **إصلاح اجتماعي**، والبيانات المتعلقة ب**أحداث جنائية**.

رابعًا: معايير ووحدة التعداد الإحصائي:

- الأعداد الوادرة في الجداول الإحصائية تُمثل إجمالي عدد البيانات التي تم رصدها خلال فترة العمل على المشروع،وتعتبر وحدة التعداد الإحصائي هي صدور "بيان بواسطة جهة رسمية في الحكومة المصرية بشأن حدث متعلق بخسائر بشرية أو فعالية أو صراع سياسي أو صراع مجتمعي ".
- الغرض الأساسي من البناء المعلوماتي والإحصائي هو رسم الأنماط والسلوكيات العامة الخاصة بإصدار البيانات من الجهات الرسمية عند التعليق على أحداث الصراع السياسي والاجتماعي في مصر بشكل بيان.
- الأعداد داخل الجداول الإحصائية في البيانات تُمثل "نسبة" من البيانات الصادرة في الواقع، بسبب صعوبة الوصول إلى جميع البيانات الصادرة، ولكن يمكن اعتبارها كنسبة تقريبي لنفس الأعداد من البيانات الصادرة من الجهات الرسميةعن مختلف الأحداث المتعلقة بخسائر بشرية أو فعاليات أو صراع سياسي أو صراع مجتمعي، وذلك بسبب الاستعانة بمختلف المنصات الرسمية المصدرة للبيانات للجهات المستهدفة على مستوى الجمهورية مع مراعاة عامل "المركزية الشديدة للمعلومات" وكذلك الإستعانة بأبرز المنصات الإعلامية الرسمية المتتبعة لبيانات وإصدارات الجهات الحكومية.
- العدد صفر لا يعني عدم وجود بيانات مطلقًا أو واقعيًا، ولكنها تعني عدم التوصل إلى بيانات حسب نفس آلية جمع المعلومات والمنهجية ومعايير إدراج الحالات.

خامسًا: آلية جمع المعلومات والمصادر:

- **مراحل بناء قاعدة البيانات:**

تم بناء قاعدة البيانات الخاصة بأرشيف البيانات الرسمية على النحو التالي:

1. بناء قاعدة بيانات أرشيف البيانات الرسمية طبقًا للمعلومات المستهدفة والتي تم الوصول إليها.
2. بناء آلية بحث وخطة مصادر تم الاعتماد فيها بشكل أساسي في البحث في المنصات الإعلامية الرسمية للجهات الرسمية المستهدفة "سواء كانت موقع أو صفحة رسمية على الفايسبوك أو منصة لهيئة تابعة للجهة" والبحث في محرك البحث جوجل بشكل أساسي لتنوع مصادره وكذلك سهولة التحكم في الفترات الزمنية المستهدفة، وتم تحديد نطاق البحث خلال الفترة الزمنية " يناير 2011 حتى ديسمبر 2018" مع اختيار الكلمات المناسبة للبحث لتغطية مختلف الأحداث، وكذلك البحث في موقع اليوم السابع بشكل أساسي لتوثيقه للكثير من الخطابات والإصدارات الحكومية.

آلية الاستعانة بالمصادر:

تم الإعتماد على المصادر الرسمية باختلاف أنماطها لاعتماد البيان:

- المصادر التي تم الاستعانة بها لإدراج البيان والتأكد من صدور بيان بواسطة جهة رسمية في الحكومة المصرية بشأن حدث متعلق بخسائر بشرية أو فعالية أو صراع سياسي أو صراع مجتمعي، خلال الفترة من يناير 2011 حتى ديسمبر 2018، وهنا نستعين بأدق المصادر وهي المنصات الإعلامية الرسمية للجهات الرسمية والجهات الرسمية التي تنشر تفاصيل البيان عبر المنصات الإعلامية فقط لا غير.

- **مصادر المعلومات:**

- مصادر المعلومات التي تم الاستعانة بها في البناء المعلوماتي لقاعدة البيانات الأولية بشكل رئيسي هي "مصادر أولية" (معلومات تم التحقق منها لوجود المصدر الأساسي لنشأتها).

- تم وضع رابط مباشر لتلك المصادر تفصيليًا حيث أنه لكل واقعة في قاعدة البيانات مصدر تفصيلي للبيان الصادر، وتصل أعمدة الروابط إلى 7 أعمدة حسب توفر المصادر لكل حالة على حدة.

- **يمكن تقسيم أنواع مصادر المعلومات كما يلي:**

1. المنصة الإعلامية الرسمية للجهة: بحيث تمثل نسبة **77%** باعتباره المصدر الأكثر مصداقية من إجمالي الحالات.
2. مصادر رسمية عبر جهات إعلامية: بحيث تمثل نسبة **23%** وتم كذلك الاعتماد عليها كمصادر أساسية لتغطي بعض البيانات التي لم تغطيها المنصات الإعلامية الرسمية للجهات حسب الإطر الزمنية المختلفة.

- **المصادر الأساسية المعتمدة كمصادر للمعلومات كانت كما يلي:**

1. **المنصات الإعلامية الرسمية للجهات الرسمية المستهدفة** "سواء كانت موقع أو صفحة رسمية على الفايسبوك أو منصة لهيئة تابعة للجهة". وتشمل:-

- موقع الهيئة العامة للاستعلامات.
- صفحة المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية على الفيس بوك.
- موقع رئاسة مجلس الوزراء.
- صفحة المتحدث العسكري الرسمي باسم القوات المسلحة على الفيس بوك.
- صفحة المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية على الفيس بوك.
- صفحة المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية على الفيس بوك.
- صفحة الأزهر الشريف على الفيس البوك.

2. **مصادر رسمية عبر منصات إعلامية** وتشمل:-

- محرك البحث جوجل.
- موقع اليوم السابع.
- محرك بحث مصرس.

3. **مصادر تكميلية تم الاعتماد عليها:-**

- موقع بوابة الحكومة المصرية.
- الموقع الرسمي لوزارة الصحة.
- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية.
- موقع منشورات قانونية.
- صفحة المتحدث الرسمي باسم الكنيسة الإنجيلية على الفايسبوك.

- **البيانات الوصفية أو الفوقية Metadata لكل واقعة:**

- هي بيانات جديدة تصف البيانات الأساسية مثل بناء متغيرات"نوع الجهة المصدرة للبيان" لعمود "اسم الجهة الرسمية أو الوزارة"، وعواميد "عام ونصف عام وربع عام البيان" لعامود "تاريخ البيان"، وكذلك عامود " الإقليم الجغرافي المتصل بالبيان " لعامود " المستوى الجغرافي المتصل بالبيان ".

- البيانات الوصفية هي أدق ما تم التوصل إليه من جميع المعلومات المُتاحة وفقًا لقواعد إحصائية في مجال العلوم الاجتماعية، ولكنها ليست بالضرورة كاملة الدقة (100% هي نسبة مطلقة غير واقعية في الأبحاث الاجتماعية) حيث أنه هناك معايير فرضيات واستنتاجات تم الاستعانة بها.

- تم تمييز أعمدة البيانات الوصفية **Metadata** داخل قاعدة البيانات بالخلفية ذات اللون الأحمر.

سادسًا: منهجية التحقق من البيانات وعوامل تقييم المعلومات:

تم استخدام منهجية التحقق Methodology of Triangulation and Data Verification المعروفة في مجال العلوم الاجتماعية، والتي يتم فيها الاعتماد على مصادر مختلفة لنفس المعلومة أو مجموعة المعلومات، ويتم خلال تلك العملية تقييم المعلومات الواردة من مصادر مختلفة وفقاً لعدة عوامل للاستبعاد أو التعديل أو الدمج أو الإضافة.

- مراحل تفكيك المحتوى المعلوماتي والتعامل معه:

1. الفهم: بقراءة وفهم السياق وطبيعة تركيب البيانات ومصدر المعلومات والمحتوى المعلوماتي الموجود كاملًا واستيعابه مع تجاوز المصطلحات المستخدمة أو أية أخطاء أوأغراض بشرية.

2. التقسيم والتصنيف: بتفكيك وتحديد المحتوى المعلوماتي وتحديد وحدة التعداد الإحصائي وإدراج كل معلومة في خاناتها بقاعدة البيانات.

3. بناء تصنيفات للبيانات (البيانات الوصفية): حيث يتم فهرسة البيانات وتكويدها بحيث تكون أدق ما تم التوصل إليه من جميع المعلومات المُتاحة وفقًا لقواعد إحصائية في مجال العلوم الاجتماعية.

4. معالجة الفجوات المعلوماتية: لأي من المتغيرات بإعادة بناء مستويات أخرى لمصادرالمعلومات.

5. الاستنتاج: باستنتاج معلومات جديدة صحيحة 100%، ولكنها غير موجودة في المحتوى المعلوماتي الحالي (مثل استنتاج نوع كل واقعة من خلال قراءة نص الخبر أو تحليل الواقعة).

6. الفرضية: بافتراض معلومات بنسبة كبيرة قد تكون صحيحة، ولكنها غير موجودة في المحتوى المعلوماتي الحالي، وذلك وفقا لمعايير مُحددة أكاديمياً وخبرات ورؤية عامة للباحث.

عوامل تقييم المعلومات:

- حسب نوع الواقعة ومكانها وزمانها.
- حسب العناصر المتداخلة في الواقعة.
- حسب كم التفاصيل المتوفرة للمصدر.
- حسب تطابق التفاصيل الإطارية لمعلومات المصدر مع الحقيقة.
- حسب كم التضارب والأخطاء بين التفاصيل الداخلية لمعلومات المصدر.
- حسب منطقية ومنهجية التفاصيل الداخلية لمعلومات المصدر.
- حسب تقادم المعلومات.

سابعًا: الإطار المفاهيمي وتصنيف البيانات:

تعريف مصطلح **"بيان رسمي"** في قاعدة البيانات:

- مصطلح **بيان رسمي** يمثل بيان واحد صدر من **الجهات الرسمية** في **نطاق جغرافي** و**زمني واحد** على **خلفية أحداث سياسية** أو **اجتماعية** أو **إقليمية نتج عنها حراك شعبي داخلي** أو **أحداث طائفية** أو **أحداث اجتماعية** أو **أحداث رياضية** بغض النظر عن **تفاصيل ما حدث قبل البيان**.

- تضم قاعدة البيانات كل **بيان رسمي** تم رصده خلال الفترة الزمنية (**25 يناير 2011 حتى 31 ديسمبر 2018**) .

- مصطلح "**عدد البيانات**" المُستخدم في **الجداول الإحصائية** يُمثل **عدد البيانات التي تم رصدها** بالفعل.

- **معايير تقسيم المعلومات:**

أ. فيما يخص المعلومات المرتبطة بالجهة المُصدرة للبيان:

** تم تقسيم الجهات الرسمية المصدرة للبيان كما يلي:

1. **ديوان عام رئاسة الجمهورية:** ويشمل قطاعات **أبرزها**:رئيس الجمهورية، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، الهيئة العامة للإستعلامات، مركز معلومات وإتخاذ القرار، اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية.
2. **الأمانة العامة لمجلس الوزراء**: ويشمل قطاعات **أبرزها**:رئيس مجلس الوزراء، مركز معلومات دعم واتخاذ القرار، بيانات صادرة من وزارات "الإعلام، العدل، الشباب والرياضة" لأنه لم يتم لإستهدافهم بشكل خاص في البحث.
3. **مجلس النواب:** القطاع المصدر للبيان هو مجلس النواب.
4. **وزارة الدفاع والإنتاج الحربي**: ويشمل قطاعات **أبرزها**:المتحدث العسكري الرسمي للقوات المسلحة، القيادة العامة للقوات المسلحة، المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مجلس الدفاع الوطني، قيادة الجيش الثالث الميداني، قيادة الجيش الثاني الميداني.
5. **وزارة الداخلية**: وزير الداخلية، المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية، المركز الإعلامي الأمني، قطاع الأمن الوطني، قطاع الأمن العام، قطاع مصلحة السجون، الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق، الإدارة العامة للمرور، الإدارة العامة لشرطة ميناء القاهرة الجوى، النادى العام لضباط الشرطة.
6. **وزارة الخارجية:** ويشمل قطاعات **أبرزها**: المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية المصرية، بعثة مصر لدي الأمم المتحدة، إدارة النادي الدبلوماسي المصري.
7. **وزارة الصحة والسكان**: ويشمل قطاعات **أبرزها**: المتحدث الرسمي لوزارة الصحة المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات، لجنة إدارة الأزمات بوزارة الصحة، هيئة الإسعاف، الإدارة المركزية للرعاية الحرجة والعاجلة بوزارة الصحة، مصلحة الطب الشرعي، البعثة الطبية لوزارة الصحة.
8. **وزارة الأوقاف:** القطاع المصدر للبيان هو وزير الأوقاف.

9. **الأزهر الشريف**: ويشمل قطاعات **أبرزها**:المجلس الأعلى للأزهر، المركز الإعلامي للأزهر، بيت العائلة المصرية، دار الإفتاء، مشيخة الأزهر، الإمام الأكبر للأزهر الشريف، منظمة خريجي الأزهر، هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف.

10. **الكنيسة المصرية:** ويشمل قطاعات **أبرزها**:الكنيسة القبطية المصرية الأرثوذكسية، الكنيسة الكاثلوكية، الكنيسة المعمدانية، الكنيسة الإنجيلية، المجمع المقدس، كنيسة العذراء، كنيسة قصر الدوبارة، مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك بمصر، مطارنية البحيرة ومطروح، مطرانية السويس، مطرانية المنيا وأبو قرقاص، مطرانية سمالوط.

** تم تقسيم المستوى المؤسسي المتصل بنطاق البيان كما يلي:

1- سلطات تنفيذية: وتشمل:

- **ديوان عام رئاسة الجمهورية.**
- **الأمانة العامة لمجلس الوزراء.**
- **وزارة الدفاع والإنتاج الحربي.**
- **وزارة الداخلية.**
- **وزارة الخارجية.**
- **وزارة الصحة والسكان.**

2- سلطات تشريعية: وتشمل:

- **مجلس النواب.**

3- سلطات قضائية: وتشمل:

- قطاع وزارة العدل التابع للأمانة العامة لمجلس الوزراء هي السلطة القضائية المذكورة في قاعدة البيانات.

4- سلطات دينية: وتشمل:

- **وزارة الأوقاف.**
- **الأزهر الشريف.**
- **الكنيسة المصرية.**

** تم تقسيم نوع الجهة المصدرة للبيان كما يلي:

1- جهات مختصة بالشئون الحكومية: وتشمل:

- **ديوان عام رئاسة الجمهورية.**
- **الأمانة العامة لمجلس الوزراء.**

2- جهات مختصة بالشئون التشريعية: وتشمل:

- **مجلس النواب.**

3- جهات مختصة بالشئون الأمنية: وتشمل:

- **وزارة الدفاع والإنتاج الحربي.**

- **وزارة الداخلية.**

4- جهات مختصة بالشئون الخارجية: وتشمل:

- **وزارة الخارجية.**

5- جهات مختصة بالشئون الصحية: وتشمل:

- **وزارة الصحة والسكان.**

6- جهات مختصة بالشئون الدينية: وتشمل:

- **وزارة الأوقاف.**

- **الأزهر الشريف.**

- **الكنيسة المصرية.**

ب. فيما يخص المعلومات المرتبطة بالبيان:

** تم تقسيم البيانات وفقًا لخلفية البيان كما يلي:

1. بيان سياسي: ويشمل البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية بشأن أحداث ذات خلفية سياسية أو فعاليات أو حالات قبض أو إستشهاد أو عمليات إرهابية وتفجيرات.

2. بيان سياسي ذو بعد إقليمي: ويشمل البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية بشأن أحداث ذات صلة بالسياق الإقليمي ولكن نتج عنها حراك شعبي داخلي.

3. بيان اجتماعي: ويشمل البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية بشأن أحداث ذات خلفية اجتماعية.

4. بيان طائفي: ويشمل البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية بشأن أحداث ذات خلفية طائفية سواءًا كانت أحداث عنف طائفية أو فعاليات تحمل شكل طائفي أو عمليات إرهابية ذو بعد طائفي.

5. بيان رياضي: ويشمل البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية بشأن أحداث ذات خلفية رياضية ونتج عنها إصابات أو شهداء أو كانت مترتبة على حدث رياضي.

**** تم تقسيم البيانات وفقًا للمحافظة والإقليم الجغرافي المتصل بالبيان كما يلي:**

- تم اعتبار التقسيم الإداري للجمهورية وهي 27 محافظة، وتم تقسيمهم وفقًا للإقليم الجغرافي كالتالي:

1. المحافظات المركزية: وتشمل (القاهرة، الجيزة، الإسكندرية).

2. محافظات الدلتا: تشمل (القليوبية، الدقهلية، الشرقية، الغربية، المنوفية، البحيرة، كفر الشيخ، دمياط).

3. مدن القناة: وتشمل (بورسعيد، الإسماعيلية، السويس).

4. محافظات الصعيد: وتشمل (الفيوم، بني سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان).

5. المحافظات الحدودية: وتشمل (مرسى مطروح، البحر الأحمر، الوادي الجديد).

6. سيناء: وتشمل (شمال سيناء، جنوب سيناء).

7. محافظات متعددة: وتشمل البيانات المرتبطة بأكثر من محافظة غير متسقين بقطاع واحد.

ج. فيما يخص الجهة الموجه لها البيان:

** تم تقسيم البيانات وفقًا للجهة الموجه لها البيان كما يلي:

1. قطاعات حكومية.

2. فئات سياسية.

3. قطاعات شعبوية.

4. قطاهات مهنية.

5. طوائف دينية.

6. جهات خارجية حكومية.

7. جهات خارجية غير حكومية.

** تم تقسيم البيانات وفقًا لنوع الجهة الموجه لها البيان كما يلي:

1. جهات خارجية: وتشمل البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية والموجهة إلى جهات خارجية حكومية، جهات خارجية غير حكومية.

2. جهات داخلية: وتشمل البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية والموجهة إلى قطاعات حكومية، فئات سياسية، قطاعات شعبوية، قطاعات مهنية، طوائف دينية.

د. فيما يخص المصادر:

** تم تقسيم البيانات وفقًا للمصدر الرئيسي لاعتماد البيان كما يلي:

1. المنصة الإعلامية الرسمية للجهة: وتشمل البيانات الصادرة عن المنصات الإعلامية الرسمية للجهات المستهدفة سواء كانت من الصفحة الرسمية

على الفايسبوك أو صفحة المتحدث الرسمي أو الموقع الرسمي للجهة الرسمية.

1. المنصة الإعلامية الرسمية للجهة: وتشمل البيانات الصادرة عن المنصات الإعلامية الرسمية للجهات المستهدفة سواء كانت من الصفحة الرسمية على الفايسبوك أو صفحة المتحدث الرسمي أو الموقع الرسمي للجهة الرسمية.

** تم ذكر **رابط تعريفي بمصدر الكيان** كما يلي:

1. ديوان عام رئاسة الجمهورية.
2. الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
3. مجلس النواب.
4. وزارة الدفاع والإنتاج الحربي.
5. وزارة الداخلية.
6. وزارة الخارجية.
7. وزارة الصحة والسكان.
8. وزارة الأوقاف.
9. الأزهر الشريف.
10. الكنيسة المصرية.

- تم فصل اسم مميز للبيان أو مدى ارتباطه بحدث معين أو وجود اسم إعلامي مميز له في خانة جديدة تحت عنوان "حدث مرتبط البيان".

**** تم استبعاد العواميد الخاصة بردود الأفعال على البيانات لندرتها حيث لم يتم الحصول سوى على 3 ردود أفعال فقط "لأنه لم يتم إستهداف ردود الأفعال في آلية البحث قبل بدأ المشروع فتم نقلها إلى الملاحظات ومسح العواميد".**

ثامنًا: نظام الفهرسة والفرضيات:

- **تم ترتيب الحالات/الصفوف بالكامل داخل قاعدة البيانات حسب النظام المُفهرس التالي للأعمدة:**

1. تاريخ البيان.
2. اسم الجهة الرسمية أو الوزارة.
3. القطاع المتصل بالبيان.
4. خلفية البيان.

- **في خانة "رقم أرشيف البيان"، تمت مراعاة أن يكون مُفَهَّرسًا حسب النظام المُفهرس التالي:**

"الرقم التسلسلي للبيان – خلفية البيان – اسم الجهة الرسمية أو الوزارة المصدرة للبيان – تاريخ البيان"

1. الرقم التسلسلي للصورة " رقم البيان التسلسلي في قاعدة البيانات".
2. ثم خلفية البيان "بيان سياسي، بيان اجتماعي، بيان سياسي ذو بعد إقليمي، .....".
3. اسم الجهة الرسمية أو الوزارة المصدرة للبيان.
4. ثم تاريخ البيان "يوم شهر سنة".
5. مثال ذلك: (0091 – بيان سياسية – وزارة الدفاع والإنتاج الحربي – 12 10 2011).

- **هناك بعض الفيديوهات المصورة المرتبطة ببعض البيانات تمت أرشفتها وتسميتها بنفس اسم الصورة.**

- تمت **مراجعة قاعدة البيانات بالكامل**، من أجل تقليل نسبة **"الازدواج الحسابي"** ب**تجنب التكرار**، وذلك عن طريق عقد مقارنات تحليلية وواقعية بالنسبة للبيانات الوصفية والجغرافية والزمنية ، من أجل الوصول إلى أكبر دقة ممكنة.

تاسعاً: معايير ورخصة نشر قاعدة البيانات:

- قاعدة البيانات مفتوحة ومتاحة بالكامل ومنشورة برخصة قواعد البيانات المفتوحة **Open Database License (ODbL) v4.0.** .
- تمت مراعاة مبدأيّ عدم انتهاك الخصوصية وعدم جلب الضرر.
- تم نشر قاعدة البيانات بنفس البيانات الوصفية **Metadata** المستخدمة داخل ملف الإكسل دون حذف، من أجل المراجعات والتدقيق، مع إدراج المعادلات الإحصائية جميعها مفتوحة، كمزيد من الشفافية وإتاحة التعلم.
- تمت مراعاة الشفافية والحياد والدقة والالتزام الكامل بتحديد المنهجية وذكر المصادر لكل معلومة بشكل تفصيلي.
- تم إدراج المعادلات الإحصائية الخاصة بالجداول الإحصائية جميعها مفتوحة، كمزيد من الشفافية وإتاحة التعلم.
- المصطلحات والتوصيفات المُستخدمة بشكل عام في التقرير تكون على خلفية أكاديمية أو علمية أو توصيفات مجردة للوقائع بعيدة عن أية صبغة سياسية أو أيديولوجية أو سياق حقوقي أو أهواء شخصية أو تعميم أو نتائج استباقية، قدر الإمكان.

عاشراً: التحديات وإشكاليات المتعلقة بعمليات جمع المعلومات والأرشفة:

- **مركزية المعلومات** بشكل عام في مصر.
- أغلب **الكيانات المستهدفة لا تتيح بيانتها على منصتها الرسمية**.
- عدم نشر البيانات على المنصات الرسمية ما **قبل عام 2013**
- **حذف بعض المنصات الرسمية السابقة** المصدرة للبيانات "كصفحة المجلس العسكري".
- **حذف البيانات الخاصة بوزارة الصحة من الأرشيفات الصحفية على الإنترنت**.
- **صعوبة الوصول للبيانات في منصات البحث المعتادة**.
- يعمل محرك بحث **Google** وفق **آليات قد تهمل بعض نتائج عملية البحث**، وخصوصًا مع **تقادم الزمن**.
- حجب المواقع الإخبارية و**محو الأرشيف الصحفي لبعض المواقع على الأنترنت** مثل (البديل، أونا، ...).
- **المخاطر الأمنية التي تواجه العاملين في المجال العام بمصر**.
- **عدم الوعي المجتمعي أو الفئوي بأهمية وجدوى التوثيق**.
- **مسح الكثير من البيانات من قاعدة بيانات المواقع الصحفية**.
- **عدم قدرة مصدر المعلومة على التعبير وإيصال المعلومات بسهولة**.
- **الحفاظ على الخصوصية وعدم جلب الضرر**.
- وجود **بيانات مصورة** "كصورة أو فيديو" وعدم التوصل لنص مكتوب لها مما أدى لكتابة البيانات يدويًا.
- **التعتيم المعلوماتي من الحكومة المصرية للباحثين والأكاديمين**.
- **حذف الأرشيف الإعلامي ببعض القنوات المصرية التي كانت ترصد البيانات الصادرة من الجهات الرسمية**.